تقديم بعضه على بعض ففيها الاستغناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم
قدمه لكون مفهومه موجوديا ما فعل يتم فهمه اي فهم مدلوله بغيرها وقع عليه الفعل اي
بالمدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر
لعدم الاقتضاء بدونها نعم اي اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها الى في
موضوعه لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل العصام او شهرته بهذا اللقب
على ما قاله الفاضل الجامي ولما كان وضع المعلوم من اللفظ ومن لفظها ايضا على الاول
والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل
بعد الافراد المغني بالفعل عن الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة
فلذا عدها بعضهم من السماعي قال فيه اشارة الى هذا الفرق فقرحها الترضي اي افعال المدح
هو الازم مبتدا خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اي لانشائه وقوله مثل حال
والعامل معنى الفعل المفهوم في نسبة الخبر الى المبتدا ورد بان الخبر المجموع وقال المصنف وايضا
لم نوم ذهب الى الجواز هاهنا الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من
للمبتدا وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدا ثانيا بتقدير منها اجرا والمدح
حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة للذم وهما اصلان
في الباب فلذا قدمهما وشرطهما من حيث العمل ان يكون الفاعل اي فاعلهما معرفا باللام
للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون في
الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضي
بان علامة صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام
ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او في ضمن

فرد

الاول على تقدير ان يراد بها المعنى الاضافي والثاني على تقدير ان يراد بها ذلك منه

البند بالفتح يعني لا العلم المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النحوي ذكره الفاضل العصام منه

وجه انها داخلة في مطلق الفعل لصدق حدها عليها وانها مشتركة في العمل مع سائر الافعال فلا يضره اختصاصها ببعض الاحكام منه

فالوجه ان يجعل صفة بتقدير الموصوف كما اشرنا اليه وانما كرر النحوي رعاية لجانب المعنى منه

فرد ما او جميع الافراد زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح او المذموم
بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة
بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس اي كل من افراده من المناقب وهو المناسب باعتبار انه
الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاي فرض فهو هو واختار المصنف هذا الان
كلا من لام الجنس والاستغراق لكونه معرفة تفوت نوعا من الابهام فلا يلائم المقام او
مضافا اليه اي الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد هذا المعرف باللام لاستغنى عن قوله
بهذا هذا في حكم المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء اي مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل
البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز المضمر لا نعم لانه لا ابهام فيه
في حكم اسم نكرة ثم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو
في كونه معرفا باللام او مضافا اليه ومضمرا مميزا بنكرة
مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع المضمر المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام
فلا بد ان يذكر بعده على ما الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم
وبما ذكرنا من اشارة الشارح ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص مذكور
بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة ومحل
كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل المفهوم
الذي هو بما ذكر ولذا الظاهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد
مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق له بالنظر الى
مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر
ولم يظهر بيان الاسم الاشارة لكونه لا يشعر بعليه الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلته
الاتحاد الا الوصف المذكور على الاسلوب كما اشرنا اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة

اي كونه معرفا باللام او مضافا اليه ومضمرا مميزا بنكرة منه

في ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة مثلا منه

Copyright © King Saud University